دور الفكر

الاقتصادي الإسلامي

في إدارة "الأزمة الاقتصادية الراهنة"

الدكتور

حسن مُحَمَّد الرفاعي

(hssnrifai@yahoo.com)

الأستاذ المشارك في الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية والمصرفية

في جامعات: الإمام الأوزاعي، والجنان ،وطرابلس ،لبنان.

مدير إداراة الدراسات والأبحاث في " بيت الزكاة والخيرات" ؛لبنان.

بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية العالمية،وكيفية معالجتها من منظور النّظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"جامعة الجنان، طرابلس ، لبنان.

1430هـ /2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

يحق للبشر أن يقدّموا ما شاؤوا من أفكار في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية...،لكن الذي يثبت صحتها أو فسادها مدى نجاحها في أرض الواقع بعد تطبيقها ، فكلما ارتفع معدل نجاحها كلما دلّ ذلك على ارتفاع نسبة صحتها ، وكلما ارتفع معدل فشلها ،كلما دلّ ذلك على ارتفع معدل فسادها.

ومن بين تلك الأفكار الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، فمنذ إيجاده على يد رواده ، وتطبيقه في أرض الواقع ، بدأ يحمل معه الأزمة تلو الأخرى ، الأمر الذي جعل الدولة تتدخل لإجراء إصلاحات عليه ،بهدف استمرار تطبيقه في أرض الواقع ، مع أنه منذ ولادته أعطى للدولة دوراً سلبياً في التدخل ، في كل ما يتعلق بالقطاع الخاص، بما فيه الجانب الاقتصادي .

وإن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي ظهرت إلى ساحة الوجود في أهم دولة (الولايات المتحدة الأميركية) على الكرة الأرضية – حالياً- تحمل الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وتدعو له ، وامتدّت إلى بقية أنحاء العالم ، ما هو إلا دليل على فشل هذا الفكر ،لما تركه من سلبيات في أرض الواقع ، ظهرت نتيجة قيام هذا الفكر على عدّة أمور أهمها:التعامل بربا الديون ، سواءً أكان ذلك في مجال البيوع أو في مجال القروض .

ولذلك جاء هذا البحث ليظهر الأسباب التي أدت إلى إيجاد هذه الأزمة ، وكيفية إدارتها (معالجتها) في كلٍّ من الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي .

القسم الأول:الأزمة الاقتصادية الراهنة:توصيفها،أسبابها

قبل أن يبدأ الباحث ببيان آلية إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة في كل من الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي ، لا بدّ له من بيان توصيف هذه الأزمة بدايةً ، ثم بعد ذلك لا بدّ من بيان أهم الأسباب التي أدت إلى إيجادها ، ثم يشرع بعد ذلك في بيان إدارتها(معالجتها).

والكلام الآتي يتناول تعريف "إدارة الأزمة الاقتصادية"،ثم بيان "توصيفها" ثم ختاماً بيان"أسبابها".

أ – تعريف " إدارة الأزمة الاقتصادية ":

عندما تقع أزمة معيّنة،أيّاً كان نوعها، فإنّها تحتاج إلى إدارة بهدف الخروج منها.وإنّ المعاجم الاقتصادية لم تذكر هذا المصطلح "إدارة الأزمة الاقتصادية "بالتعريف، إنّما ذكرت تعريف" إدارة الأعمال" وتعريف "الإدارة العامة" وتعريف "إدارة التنمية"،ولذلك فإنّ الباحث يقترح التّعريف الآتي :تعني "إدارة الأزمات الاقتصادية "كيفية التّغلب عليها بالأدوات العلميّة الإدارية المختلفة ،بالإضافة إلى اتّباع الآراء الاقتصادية التي قيلت في معالجتها.

ب – توصيف "الأزمة الاقتصادية الراهنة" :

إنّ الأزمة الراهنة التي تجتاح المعمورة يرجع سببها الرئيس إلى سيطرة النمط الاقتصادي الرأسمالي على غالب المعاملات الماليّة المحلّيّة والدوليّة ، والّذي ينطلق من قاعد ة الرّبا في إجراء تلك المعاملات ، والّتي تتم من خلال المؤسسات المالية المصرفيّة الرّبويّة.

وتقوم المصارف الرّبوبية بتطبيق "ربا النسيئة "المعروف في الفقه الإسلاميّ ، القائم على الاقتراض من المدّخرين، ثم إقراض القطاع الأهلي (الأسر) ،بالإضافة إلى القطاع الاقتصادي المتمثّل بالمنشآت الاقتصاديّة من مصانع وشركات تجاريّة وزراعيّة وغيرها.

وعندما تتجمّع الودائع المصرفيّة في البنوك الرّبويّة ،تلجأ عندها إلى اعتماد سياسة "تقديم الإغراءات"لقطاع الأسر ولقطاع المنشآت الاقتصادية،كي يقوما بالاستدانة منها من خلال ربا النّسيئة،مع اشتراط تقديم الضّمانات كتقديم الكفيل،وتقديم الرّهونات،والتي قد لا تكون كافية.

ونتيجة لما تقدّم يقع كلّ من القطاع الأهلي(الأسر)وقطاع المنشآت الاقتصاديّة في فخّ الديون الرّبويّة،ثم قد يصلون بعدها إلى مرحلة العجز عن تسديدها،وهذا ما حصل فعليّا خلال الأزمة الرّاهنة.

ونظراً لما للدّين من خطورة في الإقراض والتعامل التجاري ، أنزل الله تعالى أطول آية في كتاب الله تعالى في سورة البقرة(الآية282) ، عرفت بآية "المداينة " ، وتحدّثت عن الأحكام المرتبطة بالدّين ، وكأن الله تعالى يشير إلى خطورة التعامل بالدّين ؛ لما له من دور في تثبيت حقوق العباد أو إزالتها ،بالنسبة للمدينين الذين يمتنعون أو يعجزون عن تسديد ديونهم . فما بالنا إذا اقترن التعامل بالديون بالربا ، كما هو شائع ومعتمد من قبل الفكر الاقتصادي الرأسمالي الراهن .

ولقد حذّر الله سبحانه وتعالى من التعامل بالدّين المقترن بالربا:بيعاً أو إقراضاً أو اقتراضاً ، بقوله تعالى:"يمحق الله الربا"(البقرة،276). ولذلك فإنّ الأزمة الاقتصادية الراهنة من مَحْقِ الله تعالى ،حيث نفّذ الله تعالى وعيده بأولئك الذين يخالفون أمره ، فيتعاملون بالديون الربوية .

ولذلك فإنّ التوصيف الأمثل للأزمة الراهنة ، أنها أزمة مالية ربوية ، نشأت في القطاع المصرفي الربوي ،بسبب العجز عن تسديد الديون الرّبويّة، الأمر الذي أدّى إلى انهيار عدد كبير من المؤسّسات الماليّة المصرفيّة بسبب عجزها عن تحصيل ديونها أوّلا،ثمّ عجزها عن بيع الرّهونات العقاريّة الموجودة

لديها،لتسديد ما عليها من ديون إلى قطاع المدخرين[1]، وانتقلت الأزمة بعد ذلك إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبناءً عليه ، فإن الأزمة الراهنة بدأت مالية وانتهت اقتصادية.

ج – أسباب" الأزمة الاقتصادية الراهنة":

يوجد في حقيقة الأمر عدّة أسباب للأزمة الراهنة ، أعظمها التعامل بنظام الديون الربوية : بيعاً وإقراضاً واقتراضاً ، وتوضيح ذلك يتم وفق الشكل الآتي:

1. على صعيد الدولة:غياب دور الرقابة الفعالة من قبل البنك المركزي:

تشير المبادئ السليمة للمحاسبة المالية إلى ضرورة ربط التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة معينة مما تملكه من رأسمال واحتياطي ، وإلا وقعت في دائرة المخاطر. ولذلك حدّدت اتفاقية"بازل" للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض؛ بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك.

ورغم أن البنوك المركزية تمارس دور الرقابة على البنوك التجارية،فإن ما عرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي. ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالة ubs، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك lyman كان أكبر ، وهذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرّض بعض المدينين لمشكلة في السداد ؛كما حدث في أزمة الرهن العقاري.

2. على صعيد القطاع المصرفي:

عندما تتجمّع رؤوس الأموال في المصارف الرّبويّة،فإنّها تلجأ إلى ابتكار أساليب ربويّة لإيقاع قطاع المستهلكين في الاقتراض بالربا، والتي منها:أمّن منزلك،أمّن سيارتك،أمّن جهاز الكومبيوتر،أمّن تعليم ولدك في الجامعة،...وقسّط على عدّة سنوات،وهي بذلك تدفع ضعاف الإيمان إلى الاقتراض منها،مع عدم تقديم الضمانات الكافية،كما حصل في الولايات المتحدة،حيث شهدت القروض السكنية الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة خلال الأعوام الأخيرة.

---

[1] – تحدّث د. حازم الببلاوي في مقال له تحت عنوان:"الأزمة المالية الحالية:محاولة للفهم"، عن اختفاء 12 بنكاً من الساحة الأميركية ، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار، وودائع تصل إلى 19 مليار دولار ، ويشير إلى أن المخاطر تهدد 1800مؤسسة مالية تقريباً ،وتستحوذ على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات (أنظر :الموقع الإكتروني للدكتور :أحمد عبد العاطي).

3. على صعيد القطاع الأهلي:

نتج عن الدعوات الإعلانية التي قام بها قطاع المصارف،وتوجّه بها إلى القطاع الأهلي(الأسر)،تأثر الكثير من أفراده بتلك الدّعوات،فلو أعطينا مثالاً عن شاب تخرّج من الجامعة حديثاً،ثم وجد عملاً يدرّ عليه دخلاً معيّناً،فإنه يستطيع براتبه هذا أن يشتري منزلاً وسيارةً و...من خلال القرض الربويّ من المصرف دون النّظر إلى مدى إمكانية قيام هذا الراتب بتسديد قروضه إلى الجهة التي أقرضته،ودون النّظر أيضاً إلى ما قد يطرأ من أزمات مستقبلاً قد تؤثر على القوة الشرائية لراتبه؛كما هو الحال بالنسبة للتضخّم النّقدي الذي أصاب معظم العملات النّقديّة لدول العالم،بسبب موجة الغلاء العالمي الحالي.

وإنّ من يقدم على تلك الخطوة من القطاع الأهلي يجد نفسه بمرور الزمن عاجزاً عن تسديد دَيْنِه، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاع المصرفي، ويسهم في تفاقم الأزمة الاقتصاديّة.

4.على صعيد البورصة:

إن هناك مخاطر جمّة ناتجة عن الاستثمار في سوق الأوراق الماليّة (البورصة)،حيث يصار إلى تداول الأسهم والسّندات وإبرام الصفقات التجارية المرتبطة بمنتجات زراعية أو صناعية.

والكلام الآتي يتناول المخاطر:

- **مخاطر الاستثمار في الأسهم:**

تمثّل الأسهم القيمة الماليّة للأصول العينيّة للشّركات والمصانع، وقد أوجد التطبيق المعاصر للاستثمار وجود سوق خاصّة لتداول أسهم أصول المؤسّسات الاقتصاديّة، وهذا أمر له مخاطره على الوضع الاقتصادي ككلّ، ذلك لأنّ قيمة تلك الأسهم قد ترتفع أو تنخفض بسبب المضاربات[1] التي تجري في البورصة بفعل أشخاص متموّلين فاعلين في النشاط الاقتصادي،لهم غايات غير مشروعة.

وممّا ينبغي ذكره في هذا المجال أنّ أنواع الأسهم من حيث القيمة ثلاثة أنواع:

---

[1] – المضاربة بصورة عامة هي: شراء شيء رخيص في وقت ما لغرض بيعه بسعر أعلى في وقت آخر.أما المضاربة في البورصة ، فإنها وجدت عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في البورصة يشترون الأوراق المالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي . ومن المعلوم أن هدفهم يتوقف على أمرين: –الأول: وجود فروق الأسعار بين البيع والشراء. – والثاني:زيادة عدد الصفقات التي تتم وسرعتها ، مع زيادة كمية الأوراق المالية المتعامل عليها.

وبما أن معرفة هؤلاء بفروق الأسعار أمر تقديري ، يدخل في عدم التيقن والمخاطرة والمجازفة ، لذلك فهي تقترب من المقامرة (البراوري،شعبان محمّد إسلام،بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ،ط2 ، 2005م،ص169–170).

- قيمة السّهم الاسميّة:وهي القيمة التي صدر بها السّهم، والمدوّنة عليه.
- قيمة السّهم السّوقية:وهي قيمة السّهم داخل سوق البورصة.
- قيمة السّهم الحقيقيّة:وهي القيمة الحقيقيّة للسّهم والمرتبطة بازدهار نشاط الشركة مصدرة السّهم، وزيادة معدّلات أرباحها أو بالعكس.

وعندما تتساوى قيمة السّهم السّوقية مع قيمته الحقيقية فلا وجود للمخاطر في هذه الحالة ،أمّا إذا اختلفت القيمتان؛كأن تكون قيمة السّهم السوقية أكبر من قيمته الحقيقية ،فهذا مؤشّر على وجود المخاطر،وأيضا إذا كانت قيمة السّهم السّوقية أقلّ من قيمته الحقيقية،فهذا مؤشّر أيضاً على وجود المخاطر،وهذا الأمر حصل مؤخّراً في أسواق البورصة،التي تتأثر كثيراً بعنصر الشائعات،والذي ينعكس سلباً على عنصر" الائتمان" الذي يقوم عليه استمرار النموّ في الحياة التجاريّة،ممّا أدّى إلى انهيار قيمة الأسهم السوقية داخل البورصة،وأدّى بالتّالي إلى إفلاس العديد من الشركات التي يتم تداول أسهمها داخل البورصة.

- **مخاطر الاستثمار في السّندات:**

تلجأ الشّركات المشرفة على حافّة الإفلاس،أو التي تحتاج إلى سيولة نقديّة إلى إصدار سندات ربويّة تقوم ببيعها في البورصة بأدنى من قيمتها الاسمية بهدف تشجيع المتمولين على شرائها.وقد تلجأ بعض الشركات أو المؤسّسات المصرفية إلى بيع السّندات الموجودة بحوزتها بأدنى من قيمتها الاسميّة،نظراً لبعد تاريخ استحقاقها.وهذا كلّه يندرج ضمن أمرين:

1- قيام هذه السّندات على الرّبا.

2- اندراج هذه السّندات ضمن بيع الديون التي نهى عنها الشّرع.

وليست غاية البحث إحصاء[1] المعاملات غير الشّرعيّة الواقعة في البورصة، إنّما غايته الإضاءة على بعضها، وبيان دورها في إيجاد الأزمة الاقتصاديّة الرّاهنة.

ويعطي الباحث مثالاً لكيفية بدء الأزمة الراهنة ، حيث إنه بسبب تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمرّ بها أسواق الائتمان في العالم ،- والتي أرجع المحلّلون معظمها إلى

[1]- أهم صور تلك المعاملات المحرمة :التعامل بالهامش ، والبيع على المكشوف ، والعمليات الآجلة الباتّة ، والعمليات الآجلة الشرطيّة (الاختيارات)، والتعامل بالمؤشّر (أنظر تفصيلات تلك الصّور وأحكامها في :البراوري ، شعبان محمّد إسلام ، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص184 وما بعدها).

المشاكل التي تعرّضَ لها سوق الإقراض العقاري الأميركي المعروفة باسم"ساب بريم"،والتي تمنح الراغبين في السّكن قرضاً بدون أن يكون لطالبه سجل مليء قوي ،- فقد أدّى ذلك الأمر إلى تدهور أسعار أسهم تلك السّوق(الإقراض العقاري) بسبب القلق الذي وجد،والذي أثّر على عنصر الائتمان .وأدّى ذلك أيضاً إلى انهيار أسهم القطاع المصرفي ،وعلى وجه التحديد أسهم بنوك"يو بي إس" و"إتش إس بي سي"،وباركليز ،وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين صرّحوا بأنّ المستثمرين في البورصة لا يعرفون البنوك المعرّضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة.

القسم الثاني:إدارة "الأزمة الاقتصادية الراهنة":

يتضمن الكلام الآتي بيان كيفية إدارة (معالجة)الأزمة الاقتصادية الراهنة ، من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الرأسمالي أولاً ، ثم من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي تالياً.

أ-إدارة "الفكر الاقتصادي الرأسمالي" للأزمة الراهنة:

لقد تعرض الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ ولادته في منتصف القرن18 تقريباً لعدّة أزمات، نشأت نتيجة السّلبيات النّاتجة عن تطبيقه، وكان روّاده يسعون إلى إنقاذه من خلال تعديل أفكاره بما يسمح له بالبقاء لأطول مدّة ممكنة.

وعندما نشأ الفكر الاقتصادي الرأسمالي ،لم يسمح للدولة بالتدخّل في النشاط الاقتصادي، ورفع روّاده شعار " دعه يعمل دعه يمرّ"،لكنّه نتج عن ذلك سلبيات؛ تمثل أهمها بظهور الاحتكارات الكبيرة، وارتفاع الأسعار، وزيادة معدّلات الأرباح،والبطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال،ممّا أدّى إلى ظهور الفوارق الكبيرة في توزيع الدّخل والثروة بين الرأسماليين والعمال.وكان من نتائجها أيضاً الكساد الكبير في الولايات المتحدة وغيرها(1929-1933)،وتعطل الملايين من العمّال، وإفلاس الكثير من البنوك والقطاعات الإنتاجية الأخرى،والركود الاقتصادي على مستوى العالم.وبسبب ما تقدّم ظهرت الدّعوات لتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي،وكان منها الكتاب الذي أصدره كينز تحت عنوان "النظرية العامة"عام1936 ، والذي قدّم فيه المبرّرات النظرية لضرورة تدخل الدولة قي الحياة الاقتصادية من خلال تبني سياسات اقتصاديّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

[1] - د. مرطان سعيد ، سعد ، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان،ط1، 1422هـ/2002م، ص30.

والأمر يعيد نفسه حالياً،بسبب تعرّض هذا النّظام للأزمة الراهنة، فتظهر الدّعوات من جديد للتدخّل في الحياة الاقتصاديّة، لإنقاذ هذا الفكر من الانهيار،ولإنقاذ الأنشطة الاقتصاديّة السائدة في دول العالم المؤمنة بهذا الفكر.

وقبل بيان الوسائل التي اعتمدها روّاد هذا الفكر في إدارة الأزمة الراهنة، لابدّ من القول بأنّهم قصروا معالجة الأزمة على القطاع العام دون القطاع الخاص،على الرغم من أنّه(القطاع الخاص) من ضحيتها، ويمكن أن يكون له دور.

ولقد لجأ روّاد هذا الفكر في أغلب الدول التي تطبّقه إلى وسيلتين اثنتين للتخفيف من حدّة الأزمة:

- **الوسيلة الأولى:– ضخّ السّيولة النقديّة في الأسواق:**

قامت وزارة الخزانة الأميركية بوضع خطة إنقاذ غايتها حماية القطاع المصرفي من الانهيار في الولايات المتحدة ،في أواخر عهد جورج بوش نهاية 2008 ،وذلك من خلال الإعلان عن رصد 700 مليار دولار لتنفيذها،وجاء في بيان الوزارة أن الخطة تتيح لوزير الخزانة "هنري بولسون"بالتنسيق مع رئيس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)الحصول على الصلاحيّة التي تخوله شراء أصول بنوك وشركات ومؤسّسات مالية أخرى، طالما كان ذلك ضرورياً لتثبيت الأسواق الماليّة.

وصرّح وزير الخزانة – أيضاً– أنّ الوزارة ستدعم بـ 50 مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد.

ونصّ على أنّ التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة، يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأميركي بشكل أكبر، موضحاً أنّ خطة وزارته تركز على إنشاء" وكالة حكومية جديدة"، من شأنها ابتلاع كافة الأصول التي تهوي بالمؤسّسات المالية الأميركية.

وتعليقاً على تدخلات الحكومة، قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي بن برانكي إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصادي.

وبذلك يظهر أن القطاع العام الأميركي بتدخّله هذا أصبح شريكاً مع القطاع الخاص بالنسبة للمؤسّسات التي تمّ دعمها أو أصبح مالكاً لبعضها.

- **الوسيلة الثانية: خفض" معدّل الفائدة":**

وفي خطوة لافتة أعلن الاحتياطي الفدرالي الأميركي تخفيض" معدّل الفائدة" إلى مستوى[1] يتراوح بين الصفر و0.25 % . وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ العملة الأميركية. والغاية منها حثّ القطاع الخاص على إخراج أمواله من المصارف الربوية واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى خفض" تكلفة الإقراض" في حال قيام القطاع الخاص بالاقتراض من المصارف الربوية.

ولقد قامت العديد من الدول بالخطوة نفسها، مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان وبريطانيا والسعودية،وذلك بهدف ضخّ السيولة النقدية في الأسواق،لما لذلك من أثر في إدارة الأزمة الاقتصادية أو التخفيف من حدتها.

ب– إدارة" الفكر الاقتصادي الإسلامي" للأزمة الراهنة:

يمتاز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي بتوزيع الحلول للأزمة الاقتصادية الراهنة بين كلّ من القطاع العام والقطاع الخاص، فلكلّ منهما دوره في إدارة الأزمة الراهنة.

والكلام الآتي يوضح ذلك وفق الترتيب الآتي:

- **دور الدولة في إدارة الأزمة:**

تناول أحد الباحثين المعاصرين[2] في الاقتصاد الإسلامي الحلول التي يراها ملائمة لإدارة الأزمة، والتي ينبغي على الدولة القيام بها، فوجدها تتمثّل بعشرة عناصر،يذكر الباحث أهمّها:

1- ضخّ السيولة النقدية في الأسواق المالية: وتأتي هذه الخطوة لمقابلة السحوبات النقدية من المودعين،وتوفير السيولة النقدية للمصانع والشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل عملياتها الإنتاجية ، وإن كان لها مخاطرها على التضخم النقدي.

2- إلزام البنوك"بالتّوقّف عن بيع الدّيون":بيع الديون محرّم في الشريعة الإسلامية، فلقد روى ابن عمر ﷺ أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ (رواه الدار قطني) أي بيع الدّين بالدّين.

3- إلزام البورصات بالتّوقّف عن المخالفات الشرعية: والتي منها البيع على الهامش والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة الباتة و بيع السّندات الرّبويّة، وهذه جميعها تندرج ضمن صور المعاملات الماليّة المحرّمة.وإلزامها بالتزام ضوابط الاستثمار الشرعيّة.

---

[1] – كان ذلك بتاريخ 2008/12/16(جريدة اللواء، العدد12465).

[2] – د. البلتاجي ، محمّد، مقال بعنوان:10مقدّمات من الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية العالمية(موقعه الالكتروني).

4- إلزام البنوك"بالتّوقّف عن خلق النقود":حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع ،مع منع الإقراض مقابل السندات لقيامه على الربا،واستخدام"صكوك الاستثمار"كأداة ماليّة لتمويل الحكومات والشركات الكبرى بديلة عن السندات بفائدة.

5- إلزام المؤسّسات الماليّة باستخدام"صيغ التّمويل الإسلامي":وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع وما شابهها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا.

6- تفعيل رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية:وذلك بغرض التأكد من تطبيق قرارات لجنة"بازل"، والعمل على تخفيض المخاطر المصرفية ،والتاكد أيضاً من تطبيق ضوابط التمويل الإسلامي.

ويضيف الباحث عليها الآتي:

7- إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق:ويشبه هذا الجهاز وظيفة المحتسب الذي كان سائداً في الدولة الإسلامية؛والذي يعرّف بأنه" الشرطة الموكلة بالأسواق"، والذي يتعامل مع المنكرات الظاهرة؛سواءً أكانت اقتصادية،مثل التعامل بالربا أو أكل الرشوة،أوإجراء عقود البيع المحرّمة،أو كانت غير اقتصادية ،مثل بقية المنكرات الأخرى التي تظهر على مرنادي الأسواق.

8- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي؛والتي منها الدعوة إلى التزام ضوابط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفق مبادىء وقيم الشريعة الإسلامية.

9- نشر ثقافة" التعاون بين أبناء المجتمع" لإدارة الأزمة الراهنة.

10- اعتماد سياسة ضريبية عادلة ،تفرض على القادرين، وتسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

تلك هي أهم العناصر التي يراها الباحث ضرورية لإدارة الأزمة الراهنة ، والتي يجب على الدولة القيام بها.

- **دور القطاع الخاص في إدارة الأزمة:**

يتمثل القطاع الخاص بالطبقات الآتية:المستثمرين والمستهلكين والمدخرين،وينبغي أن يكون لهم دور في إدارة الأزمة الراهنة،خصوصاً أنهم يتأثرون بها أكثر من تأثّر الدولة،وتترك عليهم آثاراً سلبية جمّة، والأولى بصاحب المشكلة أن يبدأ بإيجاد حلّ لها،فإن عجز عنها لجأ إلى غيره.

والملفت للنظر أن جميع من تحدّث عن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الراهنة، لم يخصّ القطاع الخاص بالدور المطلوب في هذا المجال ، لأنهم اعتادوا أن يكون للدولة الدور في معالجة مثل هذه الأمور. ومن خلال النظر إلى أرض الواقع لم نلمس أنّ للدولة دوراً رئيساً في إيجاد الأزمة، إلاّ ما كان من تقصيرها في الدور الرقابي،وإيجاد أنظمة اقتصادية تسهم في إيجاد الأزمات ، واعتماد سياسات عشوائية تؤدي إلى النتيجة السابقة نفسها. مع الإشارة إلى أن الأزمة الراهنة انطلقت من القطاع الخاص ، ومن طبقة المستهلكين بشكل أخصّ ،عندما أغرقوا أنفسهم في الاقتراض الربوي لتأمين حاجاتهم ، والتي يأتي في طليعتها تأمين المنزل ، الأمر الذي أدّى إلى ظهور ما عرف بـ "أزمة الرهن العقاري". وإنّ لهذه الأزمة أسباباً أدّت إلى إيجادها ، ويطلب من طبقات القطاع الخاص تجنّبها أو توقيف التعامل بها، بالإضافة إلى اعتماد عناصر أخرى.

ويبدأ الباحث بذكر الدور الملقى على عاتق القطاع الخاص في إدارة الأزمة الراهنة وفق الترتيب الآتي:

- **دور المستثمر في إدارة الأزمة:**

يجب على المستثمر أن يلتزم بالضوابط الشرعية للاستثمار ، من خلال ضبطه لطرق استثماره لماله،ذلك لأن الشريعة لم تعطِ الحرية المطلقة لصاحب المال كي يتصرّف به كيف يشاء ، لأن مصلحة الجماعة تقدّم على مصلحة الفرد . فلكل فرد الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة ، فله أن يتّجر ، وأن يحوّل المادّة الخام إلى سلع مصنّعة ، ولكن ليس له أن يغش أو يحتكر ضروريات الناس ، أو يقرض أمواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ليزيد في أرباحه ، فهذا كلّه حرام.

ويرغب الباحث ببيان أنّ الأزمة الاقتصادية الراهنة انفجرت في أواخر عام 2008،لكن جذورها تمتد إلى بضع سنين.

والكلام الآتي يتضمن عناوين يطلب من المستثمر الالتزام بها[1] :

[1] – للتوسع في الاطلاع على هذه المفردات ،أنظر:الدراسة التي أعدّها الباحث عن "دور المستثمر في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة" والتي صدرت عن دار النفائس في بيروت عام 2006، تحت عنوان:الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، وإن البنود 12 التي ساقها الباحث

1- عدم الاستثمار في المجالات الربوية؛ سواءً أكان ذلك عن طريق البيع أو عن طريق القرض(السندات)، لما للربا من دور في إيجاد الأزمات الاقتصادية ، قال تعالى: يمحق الله الربا(البقرة:276).

2- عدم الاستثمار في الشركات المساهمة الفاسدة التي يكون موضوع نشاطها محرّماً، أو التي لا تراعي الأحكام الشرعية في معاملاتها.

3- عدم التعامل بالاحتكار ، لأنّ الحديث ذكر بأن المحتكر ملعون.فقد روى سيدنا عمر ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال:"الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون"(رواه ابن ماجه).

4- الالتزام بتسعير الدولة في السلع الضرورية .

5- الالتزام بضبط المقاييس والموازين والمكاييل، فلقد ذكر الحديث " **وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ وَشِدَّةِ الْمَئُونَةِ** "(رواه ابن ماجة) .

6- إعطاء الأجير حقّه من الأجر أو تمام أجره من خلال الالتزام بسلسلة الرّتب والرّواتب الموضوعة من قبل الدولة.

7- التيسير على المدين المعسر ، قال تعالى" وإن كان ذو عسرةٍ فنَظِرَةٌ إلى ميْسَرة"(البقرة:280).

8- عدم مماطلة المدين المليء،فلقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال:"مَطْلُ الغنيّ ظلمٌ"(رواه مسلم).

9- الإلمام بالنّشاط الاستثماري الذي يعمل به حتى لا ينعكس عدم إلمامه سلباً على النشاط الاقتصادي.

10- خفض هامش الربح.

11- اعتماد البيع بالتقسيط بعيداً عن الربا.

12- التعامل مع المصارف الإسلاميّة دون الربوية.

تلك هي أهم العوامل التي يطلب من قطاع المستثمرين الالتزام بها، ليكون لهم دور في إدارة الأزمة الراهنة.

- **دور المستهلك في إدارة الأزمة الراهنة:**

جعلها في كتابه تحت عنوان: دور الضوابط الشرعية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية، من ص47 حتى ص 122ضمناً ، كذلك تحدّث عن :دور الوسائل الاقتصادية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية ، من ص123 حتى ص168 ضمناً.

سبب الأزمة الراهنة انطلق من قطاع المستهلكين في الولايات المتحدة الأميركية،ولذلك كانوا من أوائل من أحرقتهم.

وينبغي على المستهلك من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي التزام الضوابط الشرعية للاستهلاك ،مع ضرورة مراعاة القدرة المالية المتوفرة عنده للقيام بإشباع حاجاته.

والكلام الآتي يتضمّن أهم الضّوابط الشّرعية والمعايير السّليمة التي يطلب من المستهلك الالتزام بها،ويتمثّل أهمها بالآتي[1]:

1- عدم شراء السلع بالدّين إلاّ عند الضّرورة، وعلى أن يكون ذلك بعيداً عن الربا، ومع ضرورة مراعاة ربط الشراء بالدّين بالقدرة على السداد.

2. تجنّب الإسراف والتبذير ، واعتماد مبدأ التوسّط في الإنفاق ، قال تعالى:"والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفوا ولم يقْتُروا وكان بين ذلك قَواماً" (الفرقان:67).

3. تربية المرأة والرجل على ثقافة "ترشيد الاستهلاك".

4. خفض قيمة "الفاتورة الاستهلاكية" من كهرباء وهاتف وألبسة وطعام و....

5. شراء السّلع التي يتناسب سعرها مع دخل المستهلك.

6. شراء السلع التي تدعم الاقتصاد الوطني والعربي والإسلامي، لا التي تدعم الاقتصاد الأميركي أو الأوروبي إلاّ عند الضرورة .

- **دور المدخّر في إدارة الأزمة الراهنة:**

كذلك فإنّ للمدّخر دوراً في إدارة الأزمة الراهنة من زاوية الفكر الاقتصادي الإسلامي، ويتمثل ذلك الدور بعدّة أمور،أهمّها الآتي[2]:

1- أداء زكاة المال.

2- نشر نطاق ثقافة"الوقف".

---

[1] و2 – للتوسع في هذا المجال:أنظر :الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي للباحث ، والصادر عن دار النفائس عام 2006،وقد بيّن فيه الباحث دور المستهلك والمدّخر في إدارة الأزمة الراهنة.

3- استثمار رأس المال في المجالات المشروعة ، وعدم حجبه عن حركة النشاط الاقتصادي.

4- تخصيص مبالغ مالية للقرض الحسن وعدم التعامل بالإقراض الربوي مع البنوك وما شابهها.

شكل تقريبي لكيفيّة تحرّك" الأزمة المالية الرّاهنة"

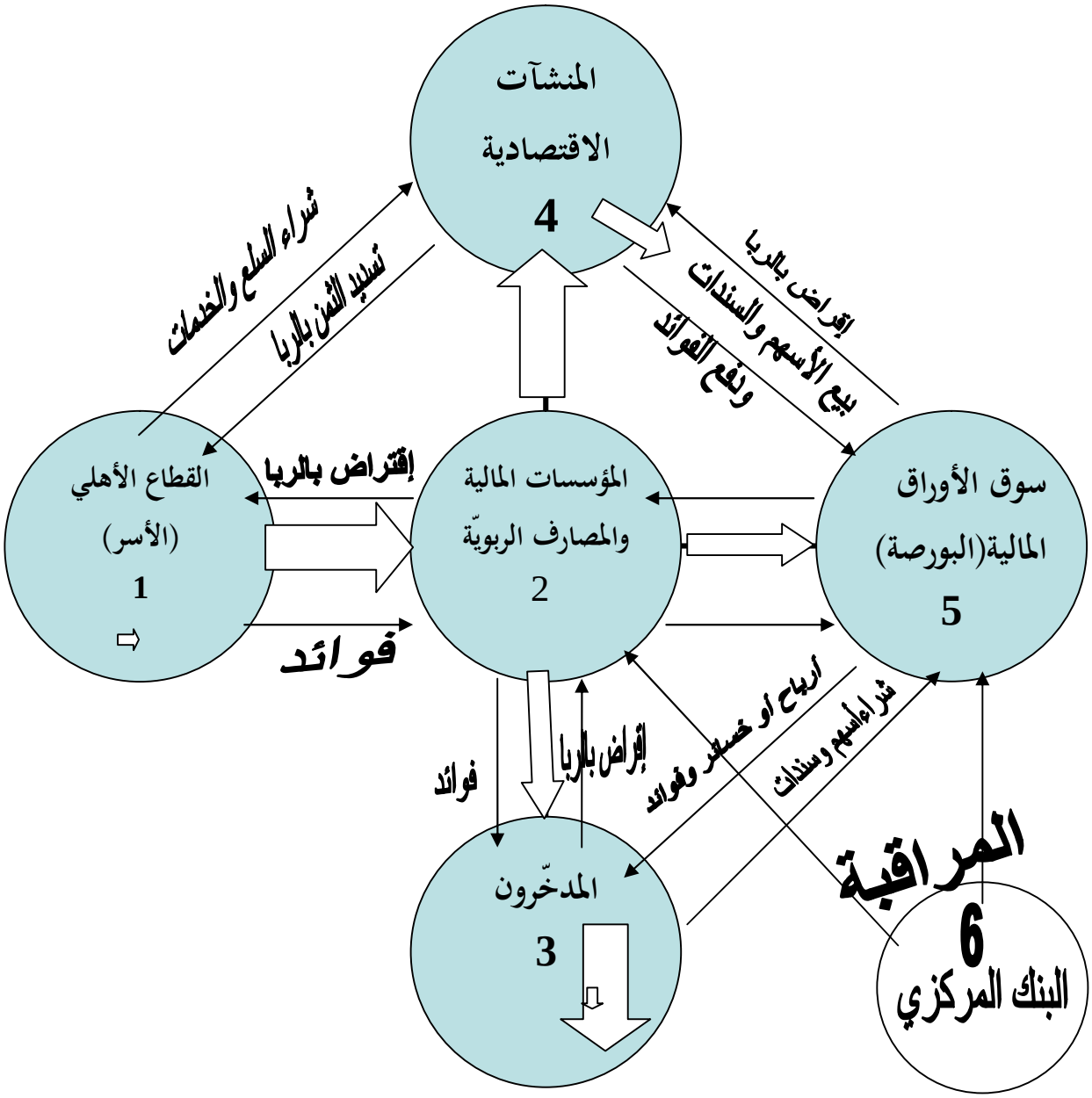

شروحات الرسم التقريبي:

قبل البدء ببيان شروحات هذا الرسم ،لا بد من الإشارة إلى أنّ الدورة المالية في النشاط الاقتصادي تشبه الدورة الدموية في الجسد ،فإذا كانت المحطات التي يمرّ بها المال سليمة من الربا والشبهات ، كان النشاط الاقتصادي سليماً ، وإلاّ فلا.

والكلام الآتي يتضمّن شرحاً موجزاً لآلية تحرّك الأزمة الراهنة في العناصر المكوّنة للدّورة الاقتصادية.

– الحلقة الأولى(1):دور القطاع الأهلي(الأسر) في الأزمة:

قام هذا القطاع بالاقتراض الربوي من المصارف الربوية(2) لتأمين حاجاته(المنزل والسيارة و...) دون تقديم الضمانات الكافية ، إلى أن وصل إلى مرحلة العجز عن تسديد ديونه ، وقد وقع في هذا الفخ نتيجة النمط الاستهلاكي الرأسمالي القائم على الإسراف والتبذير ، بالإضافة إلى دور الإغراءات التي قامت بها المصارف الربوية نتيجة السياسة الإعلامية المخطط لها من قبل إدارات تلك المصارف.(الخلاصة:هناك اقتراض بالربا).

– الحلقة الثانية(3):دور المدّخرين في الأزمة:

قام المدّخرون بإيداع أموالهم أو قسم منها في المصارف الربوية ،وهذا شكّل بالتالي عبئاً عليها ، فبدأت تبحث عن المقترضين الربويين حتى لا تتحمل دفع الفوائد من أصولها المالية . ولما وقعت الأزمة ،عجزت بعض المصارف عن تسديد ديونها إلى المودعين ، فأدّى ذلك إلى خسارة بعضهم لرأس ماله بسبب إفلاس بعض المصارف. (الخلاصة:هناك تعامل بالربا أدّى إلى إفلاس بعض المصارف وخسارة بعض المودعين لأموالهم).

– الحلقة الثالثة (2):دور المؤسسات المالية والمصارف الربوية في الأزمة:

السبب الرئيس في إيجاد الأزمات كلها يقع على عاتق المصارف الربوية ،لكونها تلعب الدور الرئيس في إدارة الظلم الناتج عن الربا،فهي تقترض وتقرض ، وعندما يعجز المقترض عن التسديد ، تسعى لتحصيل ديونها من خلال ما يتوفر لديها من ضمانات ، فإن عجزت عن تحصيلها من خلال هذه الضمانات، تكون قد وقعت تحت أعباء الأزمة،كما حصل معها في الولايات المتحدة ، عندما لجأت إلى بيع المنازل المرهونة ، فلم تجد من يشتريها،وعندما تدنّت أسعارها تدخل البنك المركزي لشرائها.فهي تلعب الدور المحوري في النشاط الاقتصادي ، لأن لها علاقات مالية مع جميع عناصر النشاط الاقتصادي(القطاع الأسري والمدخرين وسوق الأوراق المالية والمنشآت الاقتصادية) ،بالإضافة إلى

الحكومة (وزارة المالية) عندما تقوم بإقراضها.ولذلك إذا كانت هذه الحلقة سليمة كان النشاط الاقتصادي برمته سليماً ، وإذا كانت تعاني من الخلل ومن غياب الإدارة الرشيدة ،بالإضافة إلى التعامل بالربا،كان ذلك سبباً في إيجاد الأزمات على اختلاف أنواعها ،ولذلك جاز تشبيهها بأنها كالقلب في الجسد ،إذا صلح صلح الجسد كله ، وإذا فسد فسد الجسد كله.

(الخلاصة:إفراطها في الإقراض الربوي أوصل بعضها إلى مرحلة الإفلاس).

– الحلقة الرابعة:دور سوق الأوراق المالية(البورصة)(5) في الأزمة:

البورصة مكان لتداول السندات الربوية ، والأسهم التي يسود بعضها التعامل بما يخالف الشريعة ، بالإضافة إلى التعامل ببيع الديون المنهي عنه شرعاً ، لقيامه على الربا .وهي تلعب في أيامنا دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي ،نظراً لعلاقتها مع جميع القطاعات الاقتصادية .وبسبب قيامها على الربا والمخالفات الشرعية بالنسبة لبعض معاملاتها الصّورية ،فإن ذلك أدى إلى تدهور أسعار الأسهم ، مما ساهم في إيجاد الأزمة الراهنة.

(الخلاصة: التعامل بالربا وببعض المعاملات المحرّمة في البورصة ساهم في إيجاد الأزمة) .

– الحلقة الخامسة:دور المنشآت الاقتصادية(4) في الأزمة :

عندما تقوم تلك المنشآت بالاقتراض الربوي لتوسيع نشاطها ، بالإضافة إلى تصريفها لإنتاجها إلى القطاع الأهلي بواسطة المصارف الربوية ، والسعي إلى استثمار قسم من أموالها في البورصة عبر معاملات محرمة ، فإنها تسهم بالتالي في إيجاد الأزمة.(الخلاصة:تعامل تلك المنشآت بالربا وتداول أسهمها في البورصة تحت تأثير المضاربات أوقعها تحت عبء الأزمة).

-الحلقة السادسة: دور البنوك المركزية(6) في الأزمة:عندما ضعف أو غاب دور الرقابة من قبل البنوك المركزية عن كلّ من المصارف والبورصة ، أدى ذلك إلى توسّع المصارف الربوية في الإقراض خارج نطاق قدرتها المالية،بالإضافة إلى إجراء معاملات وهمية لاشرعية داخل البورصة.(الخلاصة: تخلي البنوك المركزية عن ممارسة دور الرقابة الفعالة ساهم في إيجاد الأزمة).

والخطّة المطلوبة في هذا المجال في سبيل معالجة الأزمة حسب الفكر الاقتصادي الإسلامي:تتمثل بأسلمة حركة النّشاط الاقتصادي من خلال إلغاء التعامل بالربا،وإقرار العمل بمبدأ الشراكة ،إنطلاقاً من

المصارف الإسلامية التي تلعب الدور الأساس في هذا المجال ، لأنها تلعب دور الشريك من خلال التمويل وتنشيط الاستثمار مع جميع القطاعات الاقتصادية.

الخاتمة

تضمّن البحث قسمين اثنين حمل القسم الأول العنوان الآتي: الأزمة الاقتصادية الراهنة:توصيفها وأسبابها،ذكر فيه الباحث الأسباب التي أدّت إلى إيجادها ،سواءً أكان ذلك على صعيد الدولة أو على صعيد القطاع المصرفي أو على صعيد القطاع الأهلي ،أو على صعيد البورصة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان دور الفكر الاقتصادي الرأسمالي والإسلامي في إدارة الأزمة في القسم الثاني من هذا البحث، فتبيّن له أنّ الفكر الرأسمالي قصر إدارة الأزمة على الدولة من خلال ضخّ السيولة النقديّة في الأسواق الماليّة ، عبر دخوله كشريك أو كمشترٍ للعقارات التي عجزت المصارف عن بيعها. والوسيلة الأخرى التي لجأ إليها هذا الفكر تتمثّل بخفض معدّل الفائدة الربوية؛لما لذلك من دور في تعجيل حركة النّشاط الاقتصادي .

أما الفكر الاقتصادي الإسلامي ، فتميّز عن الفكر الرأسمالي بتنوّعه في إدارة الأزمة من حيث تقاسم الدور بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص ، وأوجد مفكّروه عدّة وسائل موزّعة بين الدولة من جهة ، وطبقات القطاع الخاص الممثلين بالمستثمرين والمستهلكين والمدّخرين من جهة ثانية ، مستمدّة من مصدري هذا الفكر: القرآن الكريم والسنّة النّبوية الشريفة.

والباحث يرغب في هذا المجال ببيان الفرق بين الفكرين :الاقصادي الرأسمالي والاقتصادي الإسلامي في النّظرة إلى القطاع المالي والمصرفي، يتمثل بأنّ هذا القطاع(المالي والمصرفي) يقوم على الربا في إدارة النشاط الاقتصادي ، بينما الثاني (الفكر الاقتصادي الإسلامي) يعتبر أنّ هذا القطاع (المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية)يلعب دور الشريك في إدارة النشاط الاقتصادي.

أما النتيجة التي توصّل إليها الباحث ، والتي يرجع إليها السبب الرئيس في إيجاد الأزمة الراهنة، فإنها **تتمثّل بشيوع ظاهرة التعامل بالربا** ، أو **بظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا:بيعاً وإقراضاً واقتراضاً** في كافّة عناصر النشاط الاقتصادي ، ابتداءً بالقطاع الأهلي (الأسري) وقطاع المدخرين ،ومروراً بقطاع المصارف الربوية وقطاع المنشآت الاقتصادية، وانتهاءً بالبورصة التي تتعامل بنظام بيع الديون المحرم في الشريعة ، بالإضافة إلى معاملات غير شرعية أخرى.

أما التوصيات التي يراها الباحث ضرورية للخروج من الأزمة الراهنة ،فيتمثّل أهمها بالآتي:

1- مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة "الاقتصاد الإسلامي"وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية ، والتخلي كلياً عن تطبيق مبادئ الفكر الاقتصادي الرأسمالي المستورد من أقاصي الدنيا ، والمفروض على أمتنا ، والذي ثبت أنه لا يحمل إلا الأزمات.

2- مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتعميم تجربة"المصارف الإسلامية" في أقاليمها الجغرافية ، والتخلي عن تجربة"المصارف الربوية"التي لم تجلب إلا الويلات لأمتنا ،لقيامها على الربا المحرم.

3- مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتطهير أسواق البورصة من المخالفات الشرعية ، وإصدار تشريعات تتلاءم مع ضوابط الشرع، يصار إلى تطبيقها في أسواق الأوراق المالية ، بالإضافة إلى إيجاد جهاز رقابي مالي وإداري يسعى إلى تفعيل الرقابة على أسواق البورصة والأسواق التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي.

4- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للإسهام في إدارة الأزمة الراهنة.

هذا ما يسّر الله بيانه، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المراجع[1]

- د. البلاوي ،حازم، الأزمة المالية الحالية:محاولة للفهم"، الموقع الإكتروني للدكتور :أحمد عبد العاطي.

- البراوري،شعبان محمّد إسلام،بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ،ط2 ، 2005م.

- د. البلتاجي ، محمّد،10مقدّمات من الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية العالمية(الموقع الإلكتروني للدكتور محمّد البلتاجي).

- د . الرفاعي ، حسن محمّد :

- الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس، بيروت ، لبنان ،1427هـ/2006 م .

- الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس،بيروت،لبنان،1427هـ/ 2006 م.

- د. مرطان سعيد ، سعد ، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان،ط1، 1422هـ/2002م.

[1] - ذكر الباحث أهم المراجع ،ولم يذكرها جميعها ؛ مثل القرآن الكريم ،والمراجع المرتبطة بالسنّة النّبوية الشريفة التي اعتمدها في تخريج الأحاديث الواردة في البحث.